الأمم المتحدة

A/ES-10/426–S/2008/717

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 November 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالإعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تصعيد حملتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر. وقد بدأت إسرائيل تصعيدها الأخير هذا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في انتهاك لوقف النار الذي جرى التوصل إليه بوساطة مصرية والذي كان ساريا منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ومنذ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٤ فلسطينيا وألحقت أذى مباشرا بجميع السكان المدنيين في قطاع غزة بعدما أغلقت جميع معابر غزة بالكامل، حتى أمام المعونة الإنسانية الدولية الضرورية، الأمر الذي أعاق بشكل حاد التزود بالأغذية والوقود. وقد أثر ذلك حتى على عمليات الأمم المتحدة على الأرض، بما فيها تلك التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي توزع الحصص الغذائية على أكثر من ثلاثة أرباع مليون فلسطيني باتوا محتاجين وجائعين جرّاء هذا الحصار الإسرائيلي اللاإنساني.

وفي رسالتنا إليكم المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حذرنا بوضوح من هذا التصعيد الإسرائيلي المتعمد وغير المبرَّر للعنف، الذي لا يهدف إلا إلى تقويض جهود السلطة

201108 201108 08-60990 (A)

الفلسطينية في سبيل الحفاظ على الهدوء وتعزيز المصالحة، وإلى تحويل الانتباه عن عملية السلام بإعادتنا جميعا إلى حلقة مفرغة من العنف. وفي هذا الصدد، دعا الوزير الإسرائيلي شاوول موفاز علناً في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى تكثيف الحملة غير القانونية من الاغتيالات خارج نطاق القانون التي تقوم بها إسرائيل وإلى مواصلة هذه الحملة باعتبارها عنصرا رسميا من عناصر السياسة الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، دعا نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي حاييم رامون دون خجل إلى قطع الكهرباء والمياه عن سكان غزة البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة، وأفادت تقارير، منها التقرير الذي جرى بثه عبر إذاعة جيش السلطة القائمة بالاحتلال في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، عن جرف بلدات وقرى في قطاع غزة، وهو ما يبيِّن تجاهلا صارخا للقانون الدولي ولدعوات المجتمع الدولي إلى احترام سلامة ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة.

إن هذه الأعمال والإعلانات تعكس لامبالاة تامة بأرواح المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي الواقع، إننا نشهد تنافسا مثيرا للاشمئزاز بين القادة الإسرائيليين في حملاتهم الانتخابية، التي يفوز فيها من يعتمد الموقف و/أو الإجراءات الأكثر تطرفا أو عنفا أو عنصرية إزاء الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نؤكد، اليوم كما في الماضي، أن هذا التصعيد العسكري لن يحقق الاستقرار أو الأمن في المنطقة، بل لن يولد إلا المزيد من العنف ويتسبب بالمزيد من المعاناة والخسائر الإنسانية ويواصل تقويض جهود السلام.

وبصرف النظر عن الذريعة التي تستخدمها إسرائيل، لا مبرر للعقاب الجماعي الذي يشمل أكثر من ١,٥ مليون من المدنيين الفلسطينيين – فهذه الأعمال ممنوعة منعا باتا بموجب القانون الدولي الإنساني ولا سيما المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة. لذا يجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية لإنهاء هذه السياسة اللاإنسانية التي لا تستهدف إلا المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون والمرضى الذين هم في حاجة ماسة إلى عناية طبية. وقد حذرنا مرارا من هذه السياسة التي ما فتئت تزداد حدة حتى حين كان الالتزام صارما بوقف إطلاق النار مع إسرائيل. كما أن وكالات تابعة للأمم المتحدة وعددا من المنظمات الدولية الأخرى ما برحت تحذر باستمرار من الأثر الإنساني البالغ الذي سيترتب على هذا الحصار العقابي ومن تأثيره الطويل الأجل الواسع النطاق. أما السؤال الملحّ الذي يجب طرحه اليوم فهو: إلى متى سيبقى المجتمع الدولي منتظرا قبل أن يقرر التدخل وإنهاء هذه السياسة الإجرامية؟ هل يجب أن تتحول الكارثة الإنسانية الإسرائيلية التي تفرضها إسرائيل حاليا في قطاع غزة إلى فاجعة بكل معنى الكلمة قبل اتخاذ إجراءات دولية ملموسة؟

وفي هذه الأثناء، تواصل إسرائيل ارتكاب سائر انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، تستمر السلطة القائمة بالاحتلال في محاولاتها خلق مزيد من الوقائع على الأرض، عبر مضيها بلا هوادة في حملتها الاستيطانية غير القانونية التي تهدد على نحو خطير استمرارية الحل على أساس وجود دولتين وآفاق السلام نفسها. فقد أذن الوزير الإسرائيلي إيهود باراك مؤخرا، وفقاً لما ورد في وسائط الإعلام الإسرائيلية، ببناء مئات أخرى من الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية. إن هذا القرار يتعارض بشكل تام مع عملية السلام والتزام إسرائيل بها ويلحق ضررا بالغا بهذه العملية التي لا يمكن لمصداقيتها أن تصمد أمام الاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والجدار.

لكن للأسف، ورغم كل ذلك، لم يتجاوب مجلس الأمن بإصدار إدانة لهذه القضايا الخطيرة. فاستمرار الاعتصام بالصمت لن يؤدي إلا إلى استمرار إفلات إسرائيل من العقاب، مما يمكِّنها من مواصلة ارتكاب انتهاكاتها على حساب حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وكرامته، وجميع جهودنا لتحقيق سلام عادل ودائم.

إن المفاوضات الثنائية الجارية لا تجري في فراغ. فهي تُعقد، وينبغي لها أن تُعقَد، في إطار الاحترام التام للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن قرارات مجلس الأمن والاتفاقات والالتزامات التي تعهد بها الجانبان، بما فيها تفاهم أنابوليس المشترك. وهذا هو السياق الذي يجب أن يصونه ويحترمه جميع الأطراف المعنية الساعية إلى تعزيز عملية السلام، بينها المجموعة الرباعية، التي تضم الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وفي ضوء هذه المبادئ والالتزامات، يجب علينا جميعا العمل على تبديد أي أوهام إسرائيلية بأنه يمكن لإسرائيل أن تواصل سياساتها التدميرية وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة والادعاء في الوقت نفسه بأنها تريد السلام. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يكف عن مهادنة هذا السلوك ويتحمل مسؤولياته في هذا الصدد.

وختاما، أود أن أسترعي انتباهكم إلى احتفال الشعب الفلسطيني قبل يومين بالذكرى السنوية العشرين لإعلان استقلاله. وفي هذه المناسبة، نؤكد من جديد تصميمنا على إحقاق الحقوق الوطنية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الوحيد والشرعي، منظمة التحرير الفلسطينية. وبالفعل، ورغم الظلم التاريخي المأساوي الذي ما برح يلحق بالشعب الفلسطيني واستمرار ما يتحمله من معاناة ومشقة، فهو لا يزال يمد يد السلام. وعليه، نشير إلى البيان الذي أدلى به الرئيس محمود عباس في هذه المناسبة،

والذي جاء فيه: ”مع أننا اخترنا سلاما عادلا وشاملا باعتباره وسيلة لإحقاق حقوقنا كاملة، نقول في الوقت نفسه إنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن برؤوس حراب الاحتلال الوحشي“.

وهذه الرسالة إنما هي إلحاق برسائلنا السالفة البالغ عددها ٣٢١ رسالة، التي وجهت إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (A/ES-10/425-S/2008/689)، سجلا أساسيا يوثق الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبالنظر إلى جميع جرائم الحرب هذه، وإرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، يجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وإحالة مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

وأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والقائمة المرفقة بها بأسماء الشهداء الفلسطينيين باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي **ناصر**
القائمة بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالإعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية* (في الفترة من يوم الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى يوم الأحد، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)

الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

محمد طاهر عباهرة (٦٥)

الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

١ - عمار سليم صالحية

٢ - وجد نظام محارب

٣ - محمود طه بعلوشة

٤ - عمر سليم العلمي

٥ - محمد عبد الله عوض

٦ - مازن نظمي سعدى

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

١ - محسن موسى القدرة

٢ - محمود نعيم صيام

٣ - رامي عمر فرينة

٤ - إسماعيل علي أبو العلى

* بلغ مجموع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٩٥ ٥ شهيدا منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

السبت، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

عبد الله حسين المنيَع

الأحد، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

١ - طلال حسين العمودي

٢ - محمد حسونة

٣ - أحمد الحلو

٤ - باسل العوف